الأمم المتحدة

S/2012/772



مجلس الأمن

Distr.: General
17 October 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وإلى قرار مجلس الأمن ٢٠٦٢ (٢٠١٢)، الذي قرر فيه المجلس خفض قوام العنصر العسكري المأذون به للعملية بمقدار ٩٥٥ فردا في أقرب وقت يسمح به تطور الأوضاع الأمنية. وفي أعقاب الهجمات الأخيرة التي شنت على المدنيين وحفظة السلام وقوات الأمن والمعارضة السياسية، زار فريق تابع لإدارة عمليات حفظ السلام كوت ديفوار في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ من أجل إعادة تقييم الحالة الأمنية على أرض الواقع وإعداد توصيات بشأن وقت تنفيذ الخفض.

وكان الاستنتاج هو أن الوضع الأمني قد تدهور منذ إجراء التقييم الأخير في شباط/فبراير ٢٠١٢، وفي الآونة غير البعيدة منذ صدور تقريري المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ عن الحالة في كوت ديفوار (S/2012/506)، الذي استرشدت به مشاورات مجلس الأمن التي أفضت إلى اتخاذ القرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢). ومن المثير للقلق بصفة خاصة الهجمات التي تستهدف قوات الأمن الوطني في أبيدجان وما حولها وعلى طول الحدود مع غانا وليبريا، مما يؤدي إلى سقوط قتلى في صفوف أفراد الأمن الإيفواري والمهاجمين. وتفيد الأنباء بأن أشخاصا وشبكات مرتبطة بالرئيس السابق غباغبو داخل البلد وخارجه يقفون وراء عدد من الهجمات الأخيرة الرامية إلى زعزعة استقرار حكومة الرئيس واتارا. ولم تعد هذه الهجمات تقتصر على الجنوب الغربي لكوت ديفوار أو على استهداف المدنيين. ويشكل هذا تغييرا مهما في دينامية الأمن.



181012 181012 12-55267 (A)



فقد وقعت أيضا هجمات على مقر حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكم سابقا في أبيدجان وعلى دار طباعة تابعة له، مما أثار شواغل أمنية في أوساط المعارضة السياسية. ومنذ ذلك الحين، تلقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عددا من طلبات توفير الحماية الموجهة من ممثلي المعارضة السياسية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المنطقة الغربية من كوت ديفوار، ولا سيما على طول الحدود مع ليبريا، ما زالت أكثر المناطق اضطرابا. ولا يمكن استبعاد الهجمات العابرة للحدود التي يشنها المرتزقة الليبريون والميليشيات الإيفوارية المقيمة في ليبريا، والتي تستهدف المدنيين أو حفظة السلام أو قوات الأمن الوطني. وفي حين أن عشرات الآلاف من اللاجئين الإيفواريين ما زالوا في ليبريا، تفيد الأنباء بأن ثمة تدفقا للأشخاص من المنطقة دون الإقليمية إلى غرب كوت ديفوار مما يؤدي إلى زيادة التوتر بين المجتمعات المحلية.

وعلاوة على ذلك، تدهورت الحالة في شرق كوت ديفوار، ولا سيما على طول الجزء الجنوبي من الحدود مع غانا، على مدى الأشهر الأخيرة مع وقوع هجمات في الآونة الأخيرة واحتمال تزايد التهديدات التي تشكلها التنقلات عبر الحدود.

وفي ضوء تدهور الحالة الأمنية في كوت ديفوار، وكذلك تطور التهديدات، يُوصى بتأجيل خفض قوام العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى ما بعد التقييم المقرر إجراؤه في أوائل عام ٢٠١٣ من أجل إعداد تقرير خاص يقدم إلى مجلس الأمن، سيصدر بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣.

وأرجو ممتنا عرض هذه الرسالة على نظر أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون